بالاهداف المرحلية المنوي تحقيقها، مفصلة في خطوات تنفيذية مرنة واضحة المعالم وصولاً الى الاهداف الوطنية العامة.

ان مسؤولية بناء النموذج المحلي مسؤولية حضارية ووطنية عالية. والتصدي لها واجب عام، وبالتالي لا يمكن حصره بمؤسسة دون اخرى. ويبقى توفير قاعدة عريضة للقاء وطني قائم على استيعاب طبيعة المرحلة، وعلى الايمان بالقدرة على تجاوز الصعوبات وعلى الاستعداد لتنسيق الجهود من اجل ضمان استمرار ونمو المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة هو التحدي الاكبر امام القوى الوطنية الفلسطينية في الداخل.

مشكلات التنفيذ:

لا يجوز ان يصبح المسح والدراسة ووضع اي خطة تنموية لأي جزء من الارض المحتلة هدفاً في حد ذاته دائماً ذلك لأن هناك ضرورة لاستخدامهم كوسيلة علمية لدراسة حالة التدهور التي اصابت الوضع الانتاجي والمعيشي في تلك المنطقة. واذا ما تمت الدراسة ونوقشت حسب منهج يجري وضعه، وتمت صياغة الخطة بالشكل الذي يستجيب للاهداف المرجوة منها، تبرز مشكلة التطبيق والتنفيذ.

والمشكلات التي تواجه التطبيق والتنفيذ عديدة ومتنوعة، وتنقسم بشكل اساسي الى نوعين: اولهما خارجي والثاني داخلي.

والجزء الخارجي هو نتاج احتلال: سلطة وانظمة واجراءات ومستوطنات. ويتفرع عنه القهر وضغوط السوق. اضف الى ذلك عوامل السياسة الخارجية ومفاعيلها وما تلقيه من ظل كثيف على تفاصيل حياة الانسان الفلسطيني.

ويفترض المرء ان معالجة هذا الجانب تخضع لمقتضيات العمل السياسي ومؤسساته. وهذا صحيح. ولكن استيطان العمل السياسي الفلسطيني في المدينة بشكل عام، والابتعاد عن الارض وعن مراكز الانتاج، وتجاهل تسلل العمل السياسي الاسرائيلي وغير الفلسطيني بشكل عام اليها والى مراكز الانتاج فيها، يكشف عن مفارقة واضحة. والاستمرار في هذا النهج على المدى البعيد يفقد مؤسساتنا السياسية تلك القاعدة المادية لنشاطها. وكنتيجة لذلك، تفقد مواقع الانتاج بذلك جزءاً من الحماية السياسية التي توفرها هذه المؤسسات. ويخدم الفصل القسري بين الانتاج والسياسة، رغم علاقتهما الجدلية، زيادة درجة استغلال المزارع، بالاضافة الى زيادة الضغوط الخارجية التي يعاني منها.

ان استيطان العمل السياسي للمدينة ورفضه «الاغتراب» عنها ودخول مناطق الانتاج، يكشف عن ظاهرة خطيرة تشكل عاملاً سلبياً يؤخر بناء النموذج المحلي، ويضعف وسيلة التنفيذ لأي مخطط وطني. والاشارة الى هذا الخلل في الاداء السياسي المحلي مهم لأنه يجرنا الى مناقشة المشكلات الداخلية التي تواجه عملية التطبيق والتنفيذ. ويقف في مقدمة هذه المشكلات التعامل مع هيكل السلطة التقليدية داخل المجتمع الفلسطيني وتوفير المصداقية للعاملين في مجال التنمية وتعميق دور المؤسسات السياسية في توفير حل مناسب لها.